



قيم التسامح في المناهج

المدرسية العربية
توصيات، وآليات عمل



RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان



الشبكة العربية للتسامح

Arab Network for Tolerance



foundation
for the future

رام الله، ٢٠١٢

قيم التسامح في المناهج المدرسية في العالم العربي توصيات، وآليات عمل

خلفية الدراسة

عملت الشبكة العربية للتسامح منذ تأسيسها على جعل الرصد العلمي والدراسة الموضوعية لوضع التسامح في البلاد العربية جزءاً أساسياً من أهدافها، لاقتناعها بقدرة ذلك على تمكينها من الفهم الجيد لطبيعة مجتمعاتها، وبناء مواقفها على المعطيات الدقيقة، وتحديد الإجراءات والآليات الأكثر قدرة على تجاوز ما تعتبره نواقص أو كوابح تحد من تشبع المجتمع بقيم التسامح ومبادئه.

بناء على هذا التصور أصدرت الشبكة العربية للتسامح خلال السنوات السابقة تقارير ركزت على رصد وضع التسامح في البلاد العربية ضمن مقاربة شمولية تتناول مجالات متعددة اجتماعية وسياسية وإعلامية . . . ، ورغم القيمة الكبرى

لهذا النوع من التقارير ، فإن الشبكة اختارت الانتقال إلى المقاربة الموضوعاتية التي تركز على مجال محدد بهدف تقديم تصور أكثر إجرائية وأكثر دقة لتجليات حضور التسامح في المجتمعات العربية . وقد ابتدأنا بوضع التسامح في المنظومة التعليمية العربية في البلدان الآتية (فلسطين ، لبنان ، مصر ، المغرب ، تونس ، البحرين ، اليمن ، سلطنة عمان) ، في أفق الاشتغال على قطاعات أخرى لها تأثير قوي على التمثلات المجتمعية للقيم مثلما هو الحال بالنسبة للإعلام .

لقد تحددت أهداف الدراسة في :

- الوقوف على الوضعية الراهنة لقيمة التسامح في السياسات التعليمية العربية ، والكشف عن مواطن الضعف والقوة فيها ؛
- التعرف على الصعوبات والإكراهات التي تعوقها ؛
- دراسة محتوى المناهج والمقررات الدراسية الحاملة للقيم ؛
- دراسة السياسات التعليمية العربية من خلال الوثائق المرجعية ؛
- دراسة منهجيات وطرق التدريس المعتمدة في كل بلد عربي ؛

لقد اخترنا التركيز على المنظومة التعليمية بحكم أهميتها في تشكيل الذهنيات، وتعبيرها عن الاختيارات المعلنة للدولة؛ مما يعكس درجة ترسخ قيمة التسامح في مجتمع من المجتمعات العربية. وتبدو هذه الاختيارات جلية في الوثائق والمذكرات والنصوص القانونية الخاصة بالتعليم، كما تبرز صورتها التعبيرية في الكتاب المدرسي الذي يشكل الوسيط التربوي والمعرفي الأمثل في المنظومة التعليمية العربية، لذلك جعلناه مركز هذه الدراسة ومادتها الأولى. وكي نعطي للدراسة قيمتها المرجوة فإننا عملنا على تشكيل فريق من الباحثين العرب الممتلكين لتجربة متميزة في مجال البحث التربوي والمتشبعين بالثقافة المدنية، ونظمتنا اجتماعات في بلدان عربية من أجل توحيد التصورات والمفاهيم والأهداف.

ورغم أن مجال الدراسة هو الكتاب المدرسي، فإننا كنا ملزمين بتحديد الجوانب التي سيتم التركيز عليها، والمواد التي ينبغي تحليلها. هكذا ركزت الدراسة على المحتويات الدراسية خاصة منها المواد الحاملة للقيم؛ والتي تعني كل المواد ذات الصلة بالعلوم الإنسانية؛ مثل اللغات والفلسفة والتاريخ والمواد التي تعلم الدين أو تلك التي تدرس القيم

المدنية . لكن محتوى هذه المواد ليس اختيارا ذاتيا، ففي بعض البلدان العربية يتم تحديد دفتر للتحملات تكون بمثابة تحديد للشروط التي ينبغي توفرها في الكتاب المدرسي ، وفي أخرى تقدم توجيهات عامة ينبغي التقيد بها أثناء التأليف ؛ لذلك فإن فريق الدراسة أكد على أهمية تناول هذا الجانب أيضا ، إضافة إلى طرق التدريس لأنها الآلية التي تتم بواسطتها عملية تبليغ المضامين الدراسية .

ولأنها دراسة رائدة في العالم العربي فإنها لم تجد نماذج تبني عليها، لذلك فإنها تتضمن صعوبات البداية، وباعتبارها مجهودا جماعيا فإنها تتضمن تباينا في التركيز على جانب دون آخر بحسب خصوصيات كل مجتمع من المجتمعات موضوع الدراسة، غير أننا عملنا على التقليل من هذه التباينات بالاتفاق على إطار عام يضم المؤشرات الآتية التي قدمناها في صورة تساؤلات عامة توخت الدراسة الإجابة عنها :

- ما مكونات السياسة التعليمية المعتمدة في البلد؟ من يدبرها ويسيرها؟ هل تخضع لتدبير تشاركي (الدولة والمنظمات المدنية والنقابات)؟

- هل تم تحديد الاختيارات السياسية في مجال التعليم من قبل الدولة أم خضع الأمر إلى مشاورات وتنسيق؟
- هل التدريس مختلط أم إن تدريس الفتيات يتم بمعزل عن تدريس الذكور؟
- هل هناك وثائق مرجعية تحدد الاختيارات الكبرى في المجال التعليمي؟ وما المسار الذي قطعه التشريعات التربوية؟
- من يشرف على تكوين المدرسين؟ ما نوع التكوين الذي يتلقونه؟
- هل تحيل مرجعيات السياسة التعليمية إلى تجارب دولية في الميدان؟ وهل تستفيد من نماذج أخرى ذات طبيعة كونية؟
- من يحدد المواد التي ينبغي أن تدرس؟ من يحدد محتويات المواد المدرسة؟

• هل يتم الاعتماد على كتاب مدرسي وحيد في كل المؤسسات التعليمية أم إن هناك تعددية وحرية في الاختيار؟

• هل يسمح للمدرسين بالاستعانة بنصوص خارج المقرر الدراسي؟

• ما محتوى المواد الدراسية؟ هل يوجد ضمنها محور خاص بالقيم؟ ما موقع التسامح ضمنه؟ هل يتم تدريس المواد الدينية؟ ما هي وما معيار اختيارها؟ هل هناك مواد خاصة بالتربية المدنية؟ والتربية على القيم؟

• هل هناك تحديد لمنهجية التدريس من طرف الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم؟ ما أسسها؟ هل تستفيد من مرجعيات كونية أم تكتفي بما يعبر عن الهوية الذاتية؟ ما هي الكفايات التي تسعى هذه المنهجية إلى تنميتها؟ هل يوجد ضمنها الحوار والتواصل؟

هذه بعض الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة ، والتي نجد تفاوتات في التركيز على أحد جوانبها .

إضافة إلى ذلك عملت الدراسة على التقييد بمنهجية عامة
تقوم على :

أولا ، تقديم عام يركز على :

- تقديم موجز عن خصائص النظام التعليمي في البلد؛
- الوثائق المحدد للسياسة التعليمية والاختيارات الكبرى
ودفاتر التحملات .

ثانيا ، دراسة منهجيات التدريس وطرقه في
علاقتها بالمحتويات التعليمية .

ثالثا ، دراسة تحليلية لمضامين الكتب المدرسية
حسب المواد الآتية :

التاريخ ، الفلسفة ، اللغة ، المواد التي تدرس الدين ، التربية
المدنية والتربية على القيم .

ورغم اقتناعنا بأهمية المؤشرات الكمية فإننا ارتأينا أن نركز
في هذه الدراسة على المؤشرات الكيفية التي تبين مدى
حضور قيمة التسامح في الكتاب المدرسي ، لاقتناعنا بقدرة

ذلك على تقديم صورة دقيقة عن الأنظمة التعليمية العربية ،
وقد نعمل مستقبلا على إنجاز دراسات تعتمد المؤشرات
الكمية من أجل استكمال جوانب التصور .

مقدمة

يشكل التعليم مدخلا أساسيا في كل التحولات الإيجابية التي عرفتھا المجتمعات البشرية، ذلك أن المؤسسة التعليمية ليست فضاء للتكوين المعرفي فقط، بل إنها فضاء للتنشئة الديمقراطية، وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة، وإرساء المنطلقات المجتمعية المفتوحة والدينامية، كما أنها فضاء حاضن للمعيش المجتمعي بحكم ما تتوفر عليه من مرافق ضرورية، وتجهيزات أساسية مما يجعلها حياة قائمة بذاتها تتحقق فيها متطلبات صيرورة نشئة اجتماعية تهدف إلى تطوير قدرات المتعلمين وكفاياتهم، وضمنها الكفايات الديمقراطية التي تقتضي التشبع بثقافة الحقوق والواجبات، وقبول الآخر المختلف، وتدبير الاختلافات بالطرق السلمية. ولهذا اعتبرت المدرسة جزءا من الحياة العامة للمتعلم/ المواطن؛ لأنها فضاء لحياة اعتيادية يومية للمتعلمين والتربويين والإداريين يعيشونها أفرادا وجماعات داخل نسق عام منظم وتعاقدي.

ويتمثل جوهر هذا الفضاء في الكيفية التي يعيش بها المتعلمون تجاربهم الدراسية، وإحساسهم الذاتي بواقع

أجوائها النفسية والعاطفية في مناخ وظيفي مندمج يتركب من مكونات العمل التعليمي، ويتشكل من مجموع العوامل الزمانية والمكانية، والتنظيمية والعلائقية والتواصلية والثقافية، والتنشيطية، وهو ما يشكل حياة قائمة بذاتها، يصطلح على تسميتها حياة مدرسية.

تنسجم هذه الحياة المدرسية مع فلسفة تربوية تتأسس على قيم يختارها المجتمع ويحددها، وهي قيم يفترض فيها:

• أن تحترم حقوق الإنسان والمواطنة، وتشجع على التفكير العلمي وقواعد الديمقراطية، وتعزز الاستقلالية وبناء المشاريع الشخصية، وتدعم مبدأ احترام الآخر والرفع من المستوى الثقافي، وتطوير الاندماج الاجتماعي.

• أن تعتنى بالتنوع الثقافي واحترام حق الاختلاف، والإقبال على إنجاز البرامج التربوية والتعليمية وتطويرها.

• أن تشجع تعدد المقاربات البيداغوجية، وتوفير الأجواء النفسية الملائمة لإنماء القدرات الابتكارية. مما يتطلب موارد بشرية مؤهلة تمتلك القدرة المعرفية، ومتشعبة بثقافة

الإنتاج، وذات صحة نفسية تجعل هذه القدرات ذات مستوى عال من التأهيل والتعليم والتدريب، وممثلة لنمو مهني وتعلم ذاتي مستمر، يعدها للتكيف مع المستجدات الفكرية والعلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، لتمكينها من التواصل والإبداع، وإكسابها مهارات المشاركة والمبادرة وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتفاعل مع الآخر المختلف مرجعا وثقافة واقتناعا.

بهذه المقومات تتحدد وظائف المؤسسة التعليمية، وهي وظائف مركبة تعكس القيمة الكبرى لدورها التربوي والنفسي والاجتماعي والقيمي، إذ هي ذات:

- ١ . وظيفة بيداغوجية: تعتبر هذه الوظيفة علة وجود المدرسة، لكونها توفر التعليم ونقل المعارف وفق طرق ومنهجيات محددة؛
- ٢ . وظيفة اجتماعية تسمح لها بتقديم المبادئ الأساسية للحياة داخل مجموعة أو في جماعة بشرية؛ ذلك أن المدرسة ليست مجرد فضاء لتعلم المعارف، بل إنها فضاء لتعلم شروط العيش داخل الجماعة مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة التعايش مع الآخر المختلف

فكرا ومرجعا وسلوكا

٣ . وظيفة تربوية، إذ بمقتضاها تتم تنمية توجهات المتعلم نحو احترام القواعد والقوانين التي تنظم وتحكم المجتمع؛ والتشبع بالقيم الإيجابية، واكتساب مهارات الفهم والتحليل والتركيب والتقويم، والتمكن من مهارات الفكر النقدي القائم على التعليل والاستدلال، والقدرة على الترافع على الأفكار دون تعصب أو تشدد، وجعل الحوار أداة للتواصل

٤ . وظيفة سيكولوجية باعتبار المؤسسة التعليمية مجالا للحياة يعبر من خلالها المتعلم عن رغباته وحاجاته العاطفية والوجدانية

بذلك تتضح أهمية المؤسسة التعليمية في صقل مختلف المهارات والكفايات والقدرات الوجدانية والذهنية والسلوكية. ولا شك أن هذه الوظائف العامة ترتبط بالغايات الكبرى التي تستحضر كل القيم التي تحيل على السلوك المدني، مثلما هو الحال مع تنمية المعارف حول مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والتسامح

والتعايش والقبول بالاختلاف والتعددية، ومهارات المشاركة والتفكير الإيجابي لإيجاد الحلول للقضايا العامة، وتعزيز قيم المواطنة .

ورغم اقتناعنا التام بأهمية كافة المكونات الفاعلة في الحقل التعليمي، فإننا اتخذنا الكتاب المدرسي منطلقاً لهذه الدراسة، وركزنا على إحدى أهم القيم (التسامح)، وقد كان افتراضنا النظري يسير في اتجاه القول إن الحديث عن التسامح يقود بالضرورة إلى الحديث عن المضامين، والسلوكات، والمواقف، وإنه المدخل الأمثل لفهم طبيعة الاختيارات التربوية التي تسير فيها المؤسسة التعليمية العربية بتباينات تخضع لطبيعة الاختيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية في هذا البلد أو ذاك .

تعليلنا لهذا الاختيار ينطلق من كون الكتاب المدرسي ما زال يشكل الوسيط التربوي والمعرفي الأمثل في المدارس العربية، فمن خلاله يتم تبليغ القيم المدنية والحقوقية والثقافية ذات الصلة بحقوق الإنسان والمواطنة والسلوكات المدنية . ومن خلاله، أيضاً، يمكن رصد الاختيارات العامة للدولة، ومعرفة مقومات سياستها التربوية . إضافة إلى ما يرتبط بذلك

من اختيارات تهم المنهجيات وطرق التدريس وأساليبه،
وكيفية بناء العلاقات بين المدرسين والمتعلمين وأولياء الأمور
والإداريين والمسؤولين ومحيط المؤسسة التعليمية .

بهذه المواصفات لا يمثل الكتاب المدرسي مجرد وسيلة
تربوية، بل إنه مرآة تعكس صورة المؤسسة التعليمية في
العالم العربي، وقد كانت الاختيارات المطروحة أمامنا
متعددة، لكننا ركزنا على قيمة واحدة وهي التسامح،
واتخذناها منطلقاً للدراسة والرصد، وقمنا بتشكيل فريق
عربي من الباحثين المختصين في المجال التربوي ينتمون
إلى البلدان العربية موضوع الدراسة (فلسطين، لبنان،
مصر، المغرب، تونس، البحرين، اليمن، سلطنة عمان)،
عقدوا اجتماعات تنسيقية من أجل تقريب الرؤية المنهجية،
وتوحيد المفاهيم . وحتى نحقق للدراسة الشروط الموضوعية
اللازمة، فقد هيأنا تصوراً يقدم المؤشرات المقترحة للرصد،
واعتبرناها مؤشرات للاستثناس، مع التأكيد على مراعاة
المقاربتين الكمية والكيفية .

إذ رغم اقتناعنا بجدوى المقاربة الكمية التي تركز على
الأرقام والإحصاءات؛ فإننا رجحنا المقاربة الكيفية لأنها

تعطينا صورة جيدة عن طبيعة السياسات التعليمية في العالم العربي ، وتمكن الفاعلين المختلفين من التعرف على الإيجابي فيها، وما ينبغي أن يعاد فيه النظر ، لأن غايتنا الكبرى فتح نقاش موضوعي يتناول قضايا المنظومة التعليمية في العالم العربي ، ووضع قيمة التسامح فيها ، والاستفادة من التجارب العربية التي حققت تراكما مهما في هذا المجال .

لذلك قمنا بوضع كراسة تتضمن أهم الخلاصات التي توصلت إليها عمليات الرصد في كل قطر عربي من الأقطار موضوع الدراسة كي نوفر لأصحاب القرار السياسي والتربوي وللباحثين والفاعلين المدنيين أرضية تسمح لهم بالترافع من أجل الاختيارات التي يرونها كفيلة بتطوير أداء المؤسسة التعليمية في أفق ترسيخ القيم الإيجابية ، وعلى رأسها قيمة التسامح .

لعل ما يسوغ اختيارنا لقيمة التسامح بالضبط هو اقتناعنا بأنه إذا كانت حقوق الإنسان هي كتلة الحقوق التي صاغت البشرية خلال مسيرتها الطويلة ، وإذا كانت هذه الحقوق تمس المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية ، وإذا كانت المواطنة مرتبطة بالحقوق والواجبات ، فإن التسامح هو

السلوك المدني الذي ينقل كل ذلك من إطاره النظري العام إلى جوانبه العملية التي تظهر في السلوكات والممارسات اليومية والمعيشية وفي العلاقات الإنسانية التي تظهر بين الأفراد، أو بينهم وبين المؤسسات بمختلف أشكالها، أو بين المجموعات البشرية المختلفة ثقافيا ودينيا وحضاريا .

ومعنى ذلك أن المفهوم يمثل قيمة القيم، لذلك فإن رصده وتحديد وضعه داخل المنظومة التربوية العربية يعد رصدا لواقع القيم فيها، إذ يبدو منطقيا محاقلته لمفاهيم من قبيل: الديمقراطية والتعايش وتدبير الاختلاف والحرية الفردية وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان .

ورغم أن هذا التقرير (الدراسة) هدف إلى رصد وضعية التسامح في الكتاب المدرسي بالمؤسسات التعليمية العربية فإن نتائجه قادتة، بالفعل، إلى الحديث عن المؤسسة التعليمية في صورتها المركبة، مما أشر على أهمية المفهوم أولا، وعلى تأثيره على كافة المناحي المعيشية والحياتية والسلوكية، وعلى المواقف والتمثلات؛ إذ تحضر مفاهيم الأنا والآخر والهوية والغيرية . . . ، باعتبارها امتدادات سلوكية لمواقف تتبنى أو

ترفض التسامح بمعناه الحقوقي والفلسفي .

إجمالاً يمكن اختزال أهم التوصيات في :

- ١ . توصيات مرتبطة بالخلفيات العامة المؤسسة لوظيفة المدرسة في العالم العربي في علاقتها بثقافة التسامح ؛
- ٢ . توصيات مرتبطة بالمضامين الدراسية ؛
- ٣ . توصيات مرتبطة بمناهج التدريس وطرقه ، ومواصفات المدرسين ؛
- ٤ . توصيات مرتبطة بأدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

أولاً، توصيات مرتبطة بالخلفيات العامة المؤسسة لوظيفة المدرسة في العالم العربي

(الغايات والأهداف وطرق التدبير الإدارية والتربوية)

شددت معظم الدراسات على أهمية انفتاح المؤسسة التعليمية على مختلف الفاعلين فيها، والمشكلين من الفاعلين التربويين والإداريين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومن جميع شركاء المؤسسة التعليمية سواء أكانوا شركاء داخليين كالأسرة وجمعية آباء وأولياء التلاميذ وأمهاتهم، أم شركاء خارجيين كالجماعات المحلية (البلديات)، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والفاعلين المدنيين.

ورغم الأدوار الأساسية والمهمة لكل الفاعلين، فإن دور المدرس يبقى رئيسياً ونموذجياً، بحكم ارتباطه اليومي بالتلميذ ومعايشته لجزء كبير من مهاراته وسلوكياته النفسية والمعرفية والثقافية، وقدرته على تبليغ السلوكيات المدنية التي يتوخى المجتمع ترسيخها. ذلك أن الحياة المدرسية، باعتبارها فضاء إنسانياً ومعرفياً وحقوقياً وسلوكياً، تسمح

بـ:

- نمو شخصية المتعلمين اعتمادا على تفاعلهم مع مكونات محيطهم المتعددة؛
- تفاعل المتعلم مع الأدوار التي ينجزها مختلف المتدخلين في إطار تصور منفتح يهدف إلى جعل سيرورة المتعلم مواكبة لإيقاعات الحياة العامة وتطوراتها؛
- تنمية معارف المتعلمين الأساسية وكفاياتهم الثقافية تحقيقا لاندماج اجتماعي يشجع القدرة على الفكر التحليلي والنقدي البناء، والتشبع بقيم السلوك المدني التي تقبل التعدد والاختلاف، وتؤمن بالتسامح الفكري والسياسي والثقافي، وتعتبر الحوار الأداة المثلى لفك الاختلافات.

ولتأكيد قوة العلاقة التي تربط بين المؤسسة التعليمية وما يحدث في محيطها قدمت الدراسات نماذج دالة عن تأثير المتعلمين بأجواء العنف التي تحيط بهم، والتي تكون لها انعكاسات سلبية على سلوكياتهم ومواقفهم وطرق تعاملهم مع الآخر.

١ . تدريس الحقوق

أبرزت الدراسات أن المقررات التعليمية العربية في البلدان موضوع الدراسة، تخصص دروسا لقضايا مرتبطة بالثقافة الحقوقية حيث نجد حديثا عن تلك التي ترتبط بالإنسان بوصفه إنسانا، ومن بينها المساواة والحرية والتسامح . . . ، وهناك حقوق أخرى تترتب عن هذا النوع الأول كالحق في التصويت والمساواة بين الجنسين . . . إلخ، غير أن بعض المقررات الدراسية ما زالت تقدم ذلك من خلال منظور محدد حيث تغلب الخلفية الدينية على باقي الاختيارات . ومعنى ذلك أن التعدد في الاختيارات يصبح ضيقا، ويجعل التشكك في الاقتناعات واردا، ويفرغ تدريس هذه الحقوق من أهدافه وغاياته لأن النمط الأحادي يكون موجها لباقي الاختيارات، إذ يصبح مرجع قبولها خارج دائرة الثقافة الحقوقية .

٢ . تغيب ثقافة الواجب

واجبات المواطنين تجاه بعضهم بعض، لا تنحصر في الالتزامات القانونية، بل يجب تكملتها بالبعد الأخلاقي المتمثل في احترام اختيارات الآخرين واقتناعاتهم الفكرية

والروحية. غير أن ثقافة الواجب تغيب في معظم الكتب المدرسية العربية موضوع الرصد، وهو أمر يفسر تلك الفجوة الموجودة بين ما يتم تعلمه في المؤسسة التعليمية والممارسات العملية في الواقع؛ وتعكسه مظاهر اللاتسامح التي يسجلها الملاحظ في الحياة العامة، أو في المواقف المتشنجة والمتعصبة تجاه الآخر المختلف ثقافيا ودينيا وحضاريا. لذلك يبدو أساسيا إدماج البعد المرتبط بالواجبات في السياسات التعليمية العربية، وجعله مرتكزا من مرتكزاتها.

٣. أهمية فضاءات المؤسسة في ترسيخ قيم التسامح

تعتبر فضاءات المؤسسات التعليمية مجالات متكاملة لأداء أدوار الحياة المدرسية، فهي المناخ الوظيفي الذي يوفر إمكانية الأداء لكل مكون من مكونات العمل المدرسي من تعلم واكتساب قيم ومهارات وسلوكيات بناءة ضمن إطار تشكل عوامله الزمانية والمكانية والتنظيمية والعلائقية والتواصلية والثقافية والتنشيطية شروطا للاستفادة من حياة اعتيادية يومية بالنسبة للمتعلمين بالدرجة الأولى، ولباقي الفاعلين فيها سواء أكانوا داخليين أو خارجيين، والهدف من ذلك كله هو إعداد المتعلم/ المواطن للتكيف مع التحولات العامة

والتعامل معها بإيجابية وتعلمه أساليب الحياة الجماعية .

لذلك فقد بينت الدراسة أن الكتاب المدرسي بمفرده لا يمكنه أن يحقق النتائج المتوخاة، فقيمة مثل التسامح قد تتحول إلى مجرد جزء من الالتزامات العامة التي على المتعلم أن يعرف محتوياتها، بينما المطلوب هو أن يتمثلها، وأن يعيشها باعتبارها جزءاً من منظومة قيمه الإيجابية، وإلا فإن الفجوة ستبقى كبيرة بين الخطاب التربوي والواقع المجتمعي .

٤ . أهمية التدبير التشاركي

خلصت معظم الدراسات إلى تأكيد أهمية التدبير التشاركي في التدبير الجماعي للشأن التعليمي؛ لأنه يركز على ثقافة الديمقراطية التشاركية أو المشاركة المواطنة التي تقوم على تفاعل كل مكونات المجتمع المدرسي من تلاميذ وأطر تربوية وإدارية وأسرة، ومكونات المحيط المدرسي الاقتصادية والاجتماعية والسلطات المحلية والهيئات المنتخبة والمقاولات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية...، حيث يفترض أن يعمل الجميع على تدبير شؤون المؤسسة التعليمية في مختلف ميادينها ومجالاتها وفق رؤية تكاملية .

ولا شك أن هذه الاختيارات تنطبق أيضا على الكتاب المدرسي الذي ينبغي أن يكون إصداره نتيجة لتدبير تشاركي تسهم فيه كل الأطراف، مما يجعله تمرينا عمليا على التعايش والتسامح بين الأفكار المتباينة والمختلفة. ورغم أن معظم البلدان العربية ما زالت تعمل وفق اختيار أحادي للكتاب المدرسي حيث الوزارة الوصية على القطاع هي من يشرف على اختيار المؤلفين، وتحديد المواضيع والطرق والمنهجيات، فإن أخرى اختارت صيغة تكليف مؤسسات خارجية بإنجازه، بينما حققت بلدان أخرى تجربة مهمة في هذا المجال حيث جعلت مسألة تأليف الكتاب المدرسي ورشة مفتوحة، إذ يشارك في إنجازها كل الفاعلين الراغبين في ذلك وفق مسطرة قانونية وتربوية دقيقة؛ ويقتصر دور الجهات الرسمية على تقديم وثيقة مرجعية يشرف على إنجازها الخبراء التربويون، لتكون المرجع التعاقدية الذي تعمل وفقه الفرق التربوية التي ترغب في التنافس من أجل قبول كتبها، علما بأن هذه الفرق حرة في تشكيل نفسها ولا دخل للوزارة فيها.

كما أن مسطرة اختيار الكتب تخضع لتقييمات متعددة بعضها تنجزه فرق تربوية لا تعرف أسماء المؤلفين أو هوياتهم

التي تتم إزالتها من النسخ المسلمة إليهم ، وبعضها تنجزه فرق ذات تكوين حقوقي تبحث في مدى احترام مكونات الكتاب للثقافة الحقوقية وقيمها . إضافة إلى ذلك فإن الكتب التي تنال الاختيار في المادة الواحدة تكون متعددة حيث إن الكتاب الواحد في المادة الواحدة أمر متجاوز .

ونحن نعتبر أن هذه التجربة متقدمة ونوصي باعتمادها أو الانفتاح عليها في أفق تطوير مكونات الكتب المدرسية في المدارس العربية .

إضافة إلى قوة هذا الاختيار في تأكيد قيمة العمل التشاركي ، فإن الدراسة أكدت على أهمية مفهوم آخر أصبح حضوره يتزايد في المجال التربوي . يتعلق الأمر بمفهوم الحكامة التربوية التي تسمح بجعل النظام التعليمي فعالا ومندمجا في سيرورة الحياة العامة في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسلوكية والثقافية ، وفق تصور لا يعزلها عن محيطها ، بل يجعل بينهما تناغما وانسجاما . لذلك فإن أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار سيكون له أكبر الأثر على ترسيخ القيم الايجابية ، وأساسا قيمة التسامح التي تحتوي باقي القيم ، فالمعيش اليومي يسمح بالاحتكاك مع أطراف أخرى

لها اقتناعاتها ومرجعيتها وتصوراتها للعالم مما يستدعي التعايش داخل الاختلاف . كما أن هذا التدبير يسمح بـ:

- جعل المؤسسة التعليمية متفاعلة مع محيطها العام متأثرة به ومؤثرة فيه؛
- ترسيخ القيم المدنية المتمثلة في ثقافة التعاون والتآزر؛ والاستفادة والإفادة؛
- تدعيم قيم التدبير الجماعي القائم على التشاور والحوار والإقناع والاقتناع؛
- تفعيل مبادئ العمل الديمقراطي من خلال مبادئ الاختيار والتصويت والمشاركة في تدبير الشأن التربوي؛
- خلق ثقافة مؤسساتية تسمح بربط الجسور بين الأسرة والمدرسة والفاعل التربوي والإطار الإداري والمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛
- جعل التلميذ مواكبا لسيرورة مجتمعه وجعل المؤسسة متفاعلة مع محيطها الجغرافي والمؤسساتي؛
- جعل مسؤولية تدبير المؤسسة التعليمية مسؤولية جماعية تشترك فيها البلديات والمؤسسات الاقتصادية والثقافية ناهيك عن المتدخلين المباشرين؛

• إنجاز مشاريع تربوية تقوم على التطوع والتعاقد حول الأهداف والبرامج الساعية إلى تحقيق الجودة. وترسيخ ثقافة المشروع الجماعي والتشاركي.

لقد شددت مختلف الدراسات القطرية على هذه الجوانب، وأكدت أن الكتاب المدرسي بمفرده لا يمكنه إحداث التغيير المنشود، وأن قيمة التسامح في حاجة إلى داعمين لها، وأول الداعمين محيط تربوي تشاركي وتفاعلي يجعل الحكامة موجهة لكل ما ينجزه.

٥. أهمية الأخذ بثقافة المشاريع

ركزت بعض الدراسات على أهمية انفتاح المؤسسة التعليمية العربية على فكرة التدبير بالمشاريع حيث تتطلب الأنشطة الامتدادية التي تتلو الدرس ربطها بقضايا كبرى ذات صلة بالقيم الإيجابية، إذ لا يعقل تحميل الكتاب المدرسي بمفرده مسؤولية عدم ترسيخ قيم التسامح والتعايش؛ لأن هناك سياقاً حاضراً ينبغي أن يتم تفعيله بشكل إيجابي. ضمن هذا الإطار جاء الحديث عن ثقافة التدبير بالمشاريع في صيغتها التربوية التي تجعلها جزءاً أساسياً في السياسات التربوية، وهو ما سيقوي نجاعة الكتاب المدرسي لأنه سيوفر التربة

الجيدة لتحقيق القيم المرادة وفق ما يقدمه النموذج الآتي :

نوعها	طبيعتها
بيداغوجية المشروع	استراتيجية للتعليم والتعلم وفق تخطيط . ممنهج وهادف
مشروع العمل التربوي	عمل جماعي منظم وهادف يقوم خلاله المتعلمون بأنشطة تربوية ترغب في تحقيق أهداف محددة
المشروع البيداغوجي	تنظيم عملي لمجموعة كفايات في مادة معينة أو مجموعة مواد أو دورة دراسية أو سلك محدد الهدف والزمان . والمكان
المشروع الشخصي للتلميذ	إمكانية تتيح للمتعلم تنظيم اختياراته وتوجيه نفسه لتطوير أفكاره وتحقيق أهدافه وتصحيح أخطائه ليمارس . أدوار ناجحة
مشروع المؤسسة	برنامج عمل سنوي أو لمدة معينة ينظم مجموعة مشاريع تحقق أهدافا تربوية أو تديرية أو تنظيمية

وعيا منا بأهمية هذا الجانب فإننا نوصي بضرورة جعل المؤسسة التعليمية ورشا مفتوحا على المشاريع التربوية من أجل تقوية مهارات التدبير لدى المتعلمين، وجعلهم يتفاعلون إيجابيا مع بعضهم بعض، بغض النظر عن اقتناعاتهم وميولاتهم الفردية أو العائلية أو غيرها... ، ذلك أن عملهم الجماعي سيجعلهم يعون ضرورة التعايش والتسامح وتدبير الاختلاف وفق منطق توافقي بعيد عن الإكراه والتعصب للرأي أو الانتماءات الضيقة . ولا شك أن هذه الممارسات ستكون خير وضعية مساندة لمضامين دراسية مشبعة بثقافة التسامح .

٦ . أهمية الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية في ترسيخ قيم التسامح

بينت الدراسات أن فعالية الكتاب المدرسي تبقى أقل تأثيراً في المجتمع، ما لم تربط بمجالات أخرى تسمح باعتماد مبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة في التدبير. ذلك أن تدبير المؤسسة التعليمية ليس مجرد عملية تقنية أو تسييرية تضمن استمرار هذا المرفق في أداء مهامه، بل إن تدبيرها يحتاج إلى استحضار القيم الموازية والضمنية التي تقوم على مجموعة مبادئ أهمها:

(تدبير الاختلاف بين الفاعلين في حياة المؤسسة التعليمية - الاحترام المتبادل بين الأعضاء - احترام القوانين المنظمة - المشاركة والتشارك والتعاقد والتفاوض والاقتراح من خلال هيكلية ديمقراطية منفتحة على جميع الفاعلين - ضمان تواصل داخلي وخارجي يساهم في الانفتاح على المحيط).

ومعنى ذلك أن طرق التدبير الأكثر قدرة على توفير شروط نجاح القيم المدنية هي تلك التي تقوم على التعاقد وميثاق للعمل، ويشارك فيها المعنيون بالحياة المدرسية بتوافق يؤمن

بتعايش الرؤى والمواقف . وهنا يأتي دور الأندية التربوية لأنها تسمح للمتعلمين بالتعايش داخل فضاء المؤسسة، وتصريف القيم التي يقدمها الكتاب المدرسي من خلال مواقف عملية، وسلوكات يومية .

وقد بينت الدراسة أهمية الانفتاح على الأنشطة التفاعلية في ترسيخ قيم التعايش والتسامح، وأوصت خلاصاتها بضرورة جعل ذلك جزءا أساسيا في المنظومة التعليمية العربية، لأن الاكتفاء بالفصل الدراسي يجعل العلاقة بين التلميذ والمؤسسة التعليمية علاقة متشنجة ومنغلقة على فضاء محدود، بينما يؤدي تفعيل الأنشطة التربوية والنوادي إلى تقوية شروط الابتكار لدى المتعلم، وانفتاحه على الآخر .

ثانياً ، توصيات ذات صلة بالمضامين وطرق التدريس

سيجد قارئ التقرير تبايناً في التقييمات التي أنجزها باحثون متخصصون ، واختلافات كبيرة في اختيارات الدول العربية التي يبدو أنها لا تسير وفق نمط تربوي موحد أو متقارب ، فبعضها قطع أشواطاً مهمة في إدماج منظومة الحقوق الإنسانية في برامجها التعليمية ، وبعضها ما زال يجتر تبعات تعليم طائفي لم يجد بعد المداخل لجعله أساساً لغناه الفكري والمعرفي ، وينظر بشكل احترازي للتعدد اللغوي والثقافي والديني . لكن ورغم هذا التباين حاولنا في هذا الكراس أن نحدد أهم المقترحات والتوصيات التي بإمكانها المساعدة على جعل التعليم في العالم العربي تعليماً يقوم على أساس قيمي ، ويمنح التسامح مكانة متميزة داخله ، ويقدم اقتراحات لأصحاب القرار من أجل الاستفادة منها .

يقدم الكتاب المدرسي المرتكزات النظرية للقيم التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى ترسيخها ، لكن ذلك رهين بتحديد إطار دقيق يبين أهمية هذا الاختيار ، ويبدو من خلال التقييمات المقدمة في الدراسة أن هناك تبايناً كبيراً بين الدول العربية ، فبعضها عمل على تحديد دفاتر للتحميلات ؛ أي

اعتماد وثيقة مرجعية تبين طبيعة الكتاب المدرسي ومضامينه ومحاوره ومنهجية التدريس، بل إنها تدقق في شكله وحجمه وغيرها من الأمور التقنية، ويخضع هذا الكتاب إلى تنافسية تشرف عليها أطر و فرق حسب التخصص، إضافة إلى لجن تكون مهمتها بحث مدى تطابق أو تعارض المحتويات مع ثقافة حقوق الإنسان وقيمها، غير أن بلدان أخرى تجعل الكتاب المدرسي مهمة رسمية تشرف عليها أطر الوزارة الوصية على القطاع . . . ، لذلك نعتبر أن الاختيار الأول أكثر نجاعة لأنه يسمح بخلق مناخ تشاركي وتعاقدي، ولأنه يرتبط بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان التي تعد معيارا حاسما في ترجيح كفة هذا الكتاب أو ذاك .

عموما يمكن إجمال أهم التوصيات المتعلقة بمضامين الكتاب المدرسي في علاقتها بقيمة التسامح في :

١ . هناك تساؤل مركزي عبرت عنه مختلف الدراسات القطرية بصيغ مختلفة، وهذا التساؤل هو :

• هل ينبغي تدريس قيمة التسامح من خلال مادة محددة مثل التربية المدنية أم ينبغي أن يتم ذلك من خلال مختلف المواد؟

يقدم التقرير رأيين متباينين هما :

الرأي الأول، على أهمية برامج التربية المدنية باعتبارها الخطوة الأولى في طريق تغيير نمط التنشئة الاجتماعية السائد بسعيها نحو بناء منظومة من القيم والمهارات والممارسات والمعلومات التي تشكل قاعدة لبناء ثقافة الديمقراطية والمواطنة، وهو ما يختلف جذريا عن التعبئة السياسية التي تقدمها برامج التربية الوطنية أو القومية التي قد تستهدف التربية على الولاء للنظام السياسي وليس الوطن.

الرأي الثاني، يرى أن التربية على القيم وضمونها قيمة التسامح ينبغي أن تكون حاضرة في كل البرامج والدروس، وألا تقتصر على مادة بعينها لأن ذلك سيحولها إلى مجرد مادة دراسية يختبر فيها المتعلمون، ولا يتمثلونها.

أخذا بعين الاعتبار هذا التباين في الاختيارات، فإن الدراسة توصي باعتماد المدخلين معا، مع تكييف المواد التعليمية وفق ما يخدم الأهداف المتوخاة، وهي أهداف ينبغي أن تتقيد بالمداخل الأساسية لحقوق الإنسان وقيم المواطنة وفق ما صاغته المواثيق الدولية مع البحث في التراث على ما

يخدم التمثل الإيجابي لهذه القيم . إذ تعي الدراسة جيدا عقدة الثنائية التي لازمت الفكر العربي منذ عصر النهضة ، والقائمة على كيفية التوفيق بين الأصالة والمعاصرة ، أو بتعبير معاصر بين الكوني والمحلي . لذلك فإن الدراسة لا تتنكر لهذا التراث ولا تريد سلخ جلد الأمة ، لكنها ترى أنه بالإمكان تغليب تلك الرؤية المنفتحة في التراث ، وذلك الاجتهاد المعرفي الكبير الذي عبر عنه رواد عرب جعلوا التسامح والتعايش والتفاعل مع الآخر المختلف منطلقا لتأويلاتهم وتنظيراتهم .

٢ . بين الرصد أن طبيعة السياقين السياسى والمجتمعى للعالم العربي تؤثر بشكل كبير على الاختيارات المضمونية للكتب المدرسية ، ومعنى ذلك أن إشكالا كبيرا يحتاج إلى معالجة ، محتواه هو التساؤل الآتي :

إلى أي حد يمكن للمدرسة أن تؤثر في المجتمع؟ وهل يمكن للمؤسسة التعليمية أن تدرس القيم التي لم يتم التوافق عليها مجتمعيا؟

ورغم أن الدراسة لا يمكنها الحسم في الجواب ، فإنها قدمت صورة جيدة عن كيفية التعامل معها ؛ إذ بينت أن المجتمع في

بعض البلدان العربية جد حريص على وأدوار المدرسة، وأنه يضيق مجال تصرفها، ويسقط عليها مشاكله المركبة، فتحضر الانتماءات العشائرية والطائفية والمذهبية وغيرها.

وهذا التقييد الكبير للمدرسة لن يسمح لها بأداء وظائفها العامة، ولن يسمح لها بترسيخ ثقافة تدبير الاختلاف. ومعنى ذلك أن الطابع العام للمؤسسات التعليمية العربية يجعلها خاضعة لرؤى اجتماعية تكرر الواقع القائم على التنافر والتصنيفات الضيقة.

إنه الأمر الذي عكسته الدراسات المختلفة من خلال الحديث عن:

- استمرار هيمنة التعليم الطائفي في بلدان معينة؛
- استمرار حضور المرجعيات المذهبية في تحديد مجال المضامين الدراسية؛
- استمرار تحكم الجهات الحكومية في تغليب المواقف المتناغمة مع نمط الحكم وخلفياته السياسية أو الدينية؛
- عدم قدرة بعض البلدان على الحسم في مسألة دراسة أبناء الوطن لمحتويات موحدة؛

• عدم قدرة بلدان عربية على تبني مقاربة النوع الاجتماعي حيث ما زال التعامل مع الفتاة يتم على أساس جنسها الذي يقتضي فصلها عن زملائها الذكور قائما .

هذه المعطيات، وغيرها مما ورد في الدراسات، تبين أن هناك حاجة كبرى إلى تغيير الذهنيات، وتطوير التمثلات الاجتماعية للكثير من الأشياء، بدءا من صورة المرأة في الأذهان، وانتهاء بالافتقار أن التعدد الثقافي والديني غنى للمجتمع إذا أحسن تديره. ويبدو أن المدرسة العربية ما زالت في حاجة إلى جهود جبارة لتحقيق ذلك؛ لأن المجتمع التقليدي يقاوم، ويتشبث بمحافظته ترتدي كل مرة لباسا معينا. وأصبحت لها القدرة على استيعاب التطويرات التي تفرضها التحولات الكونية، لكنه استيعاب يتوخى تهجينها واحتواءها.

٣. تم التشديد على أهمية توطين البرامج الساعية إلى ترسيخ التربية المدنية، وضمها التسامح، مع التحذير من عواقب نقل واستيراد البرامج الجاهزة التصنيع من دول ومؤسسات تتولى الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتمثل دوافع الدعوة للتوطين في

اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والقضايا محل الاهتمام التي تتصدى هذه البرامج لعلاجها، واختلاف غاياتها وأهدافها. لذلك يوصي هذا التقرير بـ:

- ضرورة انفتاح المؤسسات التعليمية على الخبرات المدنية والحقوقية في مجال إنجاز الكتب المدرسية، وعدم احتكار ذلك من قبل جهات رسمية أو موظفين تسمح لهم طبيعة مواقعهم بالتحكم في عملياته المختلفة؛

- الاجتهاد في تقديم أسس نظرية سليمة تراعي التوافق بين الكلي والمحلي، وتؤكد على أهمية البعد الكوني للقيم؛
- تجاوز تلك الصيغة العامة التي تجعل الكتاب المدرسي مجهول المؤلف، والاعتماد على ذكر المؤلفين وصفاتهم العلمية والتربوية؛ لأن ذلك جزءاً من الشفافية وتأكيداً على المسؤولية العلمية التي يتحملها المؤلف؛

- ضرورة تبادل الخبرات بين البلدان العربية في هذا المجال، والتي أصبحت ضرورة ملحة بحكم التباين الكبير بينها؛ إذ يقدم بعضها نماذج متقدمة من حيث المضامين والطرق

المرسخة لثقافة التسامح والتعايش ، بينما يظل بعضها الآخر حبيس مقاربة طائفية أو مذهبية تلغي كل الأسس التي تقوم عليها ثقافة تديير الاختلاف .

٤ . يغيب في بعض البلدان العربية ، موضوع الدراسة ، تدريس بعض المواد ذات الصلة بقيم الانفتاح الذهني مثلما هو حال الفلسفة ، في مقابل اهتمام كبير بالمضامين الدينية الإسلامية التي تأخذ أحيانا طابعا مذهبيا . ويبدو من خلال النماذج التي تعتمد تدريس مادة الفلسفة أنها مجال خصب لترسيخ قيم التسامح والتعايش وطرق تديير الاختلاف وغيرها . لذلك يفترض انفتاح المؤسسات التعليمية العربية عليها ، واعتبارها واحدة من أهم المداخل المساعدة على ترسيخ ثقافة القيم الإيجابية .

٥ . تناولت تقارير الرصد قضايا ذات طبيعة خاصة مثلما هو الحال بالنسبة لقضايا وحدة المذهب داخل العقيدة الإسلامية ، بشكل يجعله موجهة لعدة اختيارات . وهذا ما يقيد المنظومة التربوية ، ويجعلها موجهة باختيارات قبلية . غير أن هذا الوضع يحضر في بلدان

أخرى بصيغ مغايرة أساسها توجيه الاختيارات الدينية لباقي التصورات، فرغم أن الكثير من النصوص تؤكد على أهمية الأبعاد التعددية للمجتمع، وضرورة احترام التعدد الثقافي والديني فإن المحتويات المتبناة تبين أن المتحكم في التوجهات يبقى هو الاختيارات الدينية وأحيانا وفق تصور مذهبي أحادي، ورغم صعوبات التوفيق بين متطلبات الاختيارات المذهبية وتبني التوجهات الكونية فإن البرامج المعتمدة تحاول ذلك، وهو ما يفسر، أحيانا، التباينات المحتملة في المضامين. على نحو ما نجد في بعض القيم حيث يتم التركيز في بلدان معينة على المنظور الديني فقط، ومن النادر أن يتم التعمق فيه من خلال قراءة القوانين المحلية أو الدولية، لذلك يوصي التقرير بضرورة الحديث عن تلك القيم من منظور إنساني وقانوني، أيضا، مما سيسمح بخلق انفتاح أكبر.

٦. بين الرصد أن هناك اجتهادا كبيرا في تناول قضايا دينية في بعض البلدان العربية، حيث تحولت مواد التربية الدينية إلى مواد مرسخة لقيم إيجابية، من خلال ربطها بجوانب مثل التسامح وتعدد الأديان

وغيرها، وهو ما يؤكد تأثير التغيرات العالمية على
المواقف المتخذة، غير أن هذا الأمر يبدو أحيانا مقحما
لبعض المفاهيم ذات الصلة بالتعايش والتساكن
والتسامح استجابة لضغوطات أكثر مما هو اقتناع
ذاتي، وهذا ما يهدد استمرارها، ويدعو إلى مأسستها
فكريا وأخلاقيا ومجتمعيا.

. ٧

بين الرصد أن هناك قضايا مجتمعية لها انعكاس على
الاختيارات الكبرى للدولة وسياساتها التربوية، ففي
بعض البلدان العربية موضوع الدراسة، تثار قضايا
مرتبطة بالتعدد العرقي الذي لا يستثمر بالشكل
الإيجابي الذي يجعله جزءا من مستلزمات التعدد
الذي يتطلب تدبيرا ديمقراطيا لقضاياها، وذلك عبر
التفكير في تنوع المداخل التي تساعد على جعلها
جزءا من ثقافة التسامح. وهنا تبرز أهمية اعتماد
مفاهيم مثل التعدد الثقافي، أو مفهوم المواطنة أو
غيرها من المفاهيم ذات الصلة بالثقافة الحقوقية.

. ٨

شددت الدراسات على أهمية العناية بمفاهيم مثل
مقاربة النوع، لأن لها القدرة على تبني مفاهيم أخرى

. ٩

ذات قدرة كبيرة على تجاوز إشكالات مجتمعية،
فقضايا المساواة والإنصاف يمكنها حلها بتبني مفاهيم
جامعة مثل مقارنة النوع الاجتماعي . لكن التخوف
يكن من إمكان تمييع المفاهيم بالإكثار من الحديث
عنها دون ربط ذلك بإستراتيجية عامة تجعلها جزءا
من مشروع مجتمعي متكامل ، وهذا ما يعني أن
قضايا التربية ينبغي أن تعالج ضمن إطار شامل وغير
قطاعي .

١٠ . تقترح بعض التوصيات ربط تطوير المناهج التعليمية
وإدماج القيم الإيجابية مثل التسامح ، بالمجتمع .
وذلك عبر عرضها عليه من خلال المجالس المنتخبة ،
غير أن هذا الرأي يبدو غير إجرائي لأنه يطالب بمنح
الإطارات غير المتخصصة دورا توجيهيا في قضايا
ذات تخصص دقيق مثل التربية . لذلك فإن الدراسة
نعتبر أن المطلوب هو اعتماد مقارنة تستحضر المجتمع
في الاختيارات العامة التي يشتغل في ضوءها أهل
الاختصاص ، بمعنى أن من حق المجتمع أن يحدد
عبر مؤسساته الغايات الكبرى للتعليم والتكوين ،
لكن هذا الاشتغال ينبغي أن يكون بدوره مسيجا

بلجن متعددة الاختصاصات تكون من بينها
لجن للتقاطعات؛ تقاطعات المواد المدرسة تراعي
العلاقات الأفقية والعمودية للمواد الدراسية حتى
لا تقع التناقضات بين ما يدرس في هذه المادة، وما
يدرس في تلك، وأن لا يتم الاكتفاء بوجهة نظر
التربوي في الكتاب المدرسي، بل يتم اعتماد رأي
القانوني والفاعل المدني المطالب بتحديد مدى احترام
محتويات الكتاب المدرسي للمقتضيات الحقوقية في
بعديها الإنساني والكوني .

١١ . بحكم طبيعة بعض البلدان العربية التي تم فيها إقرار
التعدد الديني والثقافي دستوريا، فإن الحديث عن
التسامح في الكتاب المدرسي يصبح تحصيل حاصل
ظاهريا؛ لأن المعطيات المرصودة تبين أن هناك
حاجة فعلية إلى إقرار كيفية تدبير هذا التعدد، إذ
ليس المهم إقرار التعددية، بل المهم العمل على خلق
الذهنية التي تقبل بتدبيرها تدبيرا ديمقراطيا . فظاهرة
التعدد أو التنوع الديني، والطائفي أو المذهبي، هي
الظاهرة الأكثر تعقيدا، والهاجس المرعب هو هذا
الخوف من تقوية الحساسيات الطائفية أو التعصب

الطائفي عن طريق التعليم الديني . وهو ما يعني ضرورة البحث عن سبل لتجاوز هذا النوع من التعليم ؛ لأنه يرسخ الطائفية والمذهبية ، والبحث في صيغ التعامل مع التعليم الذي يتم خارج الإطارات المتوافق عليها مجتمعيًا ، مثلما هو الحال في بعض المدارس الطائفية ، أو الجمعيات . ولعل الإكراه الذي ينبغي البحث له عن مخارج موضوعية يتعلق بمعادلة الحقوق والالتزامات الإنسانية ، فبقدر ما ينبغي الحرص على حق المؤسسات والهيئات في الاشتغال وفق اقتناعاتها ، ينبغي التفكير كذلك في كيفية عدم مساسها بالاختيارات الإنسانية في شقها الحقوقي الذي لا يدعو إلى التناوب والتنافر والصراع وعدم القبول بالمختلف دينيا ومذهبيا وثقافيا . كما أن أمر التربية الدينية ينبغي أن يوكل إلى لجنة وطنية لوضع مبادئ موحدة تلتزم بها جميع المدارس ، والعمل على تكوين مدرسين يمتلكون كفايات عالية في شؤون الأديان المقارنة . وجعل التنشئة على عدم التمييز الطائفي أمرا ملزما وذلك ضمن تصور يعتمد مدخل الثقافة الإنسانية حول المعتقدات .

ويبدو من خلال النتائج الدراسة أن كلفة التعليم الديني في المجتمعات العربية ذات التعدد الديني باهضة مجتمعيًا وتربويًا واقتصاديًا ونفسيًا، فمن حيث المجتمع يخلق هذا النوع من التعليم شرخًا كبيرًا بين المواطنين الذين قد ينتمون إلى عائلة واحدة. ومن حيث الجانب التربوي فإن تلميذ الوطن الواحد يتلقى قيمًا مختلفة ومتباينة، فالأجيال الشابة التي ستدرس وتتعلم في معهدين منفصلين مذهبيًا أو دينيًا داخل الوطن الواحد، وبرامج ومضامين وطرق مختلفة، ستكون سلبية في تمثلها لمعنى المواطنة حيث يتغلب الانتماء الضيق على الانتماء الواسع.

ولتجاوز ذلك، تقترح هذه الدراسة أن يتم اعتماد ميثاق عام تشارك في صياغته كل الطوائف في البلدان التي يعد فيها هذا التعدد واقعا ممارسا ومؤسساتا، وأن يكون هذا الميثاق الموحد مرجعا للجميع في نوعية المضامين التي ينبغي أن تضمن في الكتب المدرسية والتي لا تمس بالقيم الإيجابية مثل التسامح. وفق ما تقدمه المبادئ الآتية:

• الحل يبدأ بالتربية الهادفة الى بناء ذهنية جديدة مختلفة كلياً عن الذهنية الطائفية السائدة في بعض البلدان العربية

اليوم، ومنها إلى بناء المواطنة القادرة على التخلص من الانتماء الفئوي الضيق، إلى حيث الوطن، وإلى حيث الإنسان، مع ما يستوجبه ذلك من تغيير في سلوك المجموعات التي تعيش فيه، بدءاً بالعائلة؛

• إعادة صياغة المناهج بما يتناسب والتطورات الجديدة في الحقل التربوي خاصة ناحية تضمين هذه المناهج بعض القيم المدنية، كالتسامح وقيم التلاحم الاجتماعي واحترام الآخر وغيرها من القيم المدنية؛

• توحيد التعليم الديني وتحريره من التجاذبات الإيديولوجية والتوظيف السياسي؛

• مصاحبة إصلاح التعليم الديني بإصلاح بقية القنوات المنتجة للقيم، بدءاً بالخطاب الإعلامي والثقافي نهاية بالخطاب المسجدي والسياسي. فكل إهمال لهذه القنوات يفضي إلى افقار الدرس التعليمي قيمته ودوره؛

• عدم احتكار وزارة التربية التخطيط والبرمجة ورسم الخيارات والأهداف، والاعتماد على سياسة تشاركية

تفتح على الفاعلين في المجتمعين المدني والسياسي؛

• تكريس مبدأ الانتخاب في تعيين المدراء والنظار منعا للولاء والتوظيف السياسي؛

• تكثيف الدورات التكوينية في مجال حقوق الانسان

• للمدرسين والإطارات التربوية من مرشدين وإداريين؛
تمكين العاملين في مجال حقوق الإنسان من فرص
المشاركة في الحياة المدرسية .

١٢ . بينت الدراسات المنجزة أهمية العناية بطرق التدريس
في مجال التربية على القيم ، وشددت على أن معظم
البلدان العربية لا تزال تعتمد طرق التلقين والحفظ
وغيرها من الطرق التي لا تنسجم مع ثقافة القيم
التي تقوم على الحوار والتواصل والتفاعل . لذلك
فإن واحدة من أهم التوصيات التي توصي بها هذه
الدراسة هي ضرورة التخلي عن طرق التلقين وشحن
الذاكرة وفرض طريقة ذات صلة وطيدة بالتسلط
التربوي الذي يعطي نتائج مناقضة لترسيخ ثقافة
القيم .

ثالثاً، توصيات مرتبطة بطرق التدريس ومواصفات المدرسين

تحتاج جودة المضامين الدراسية وترسيخ قيمة التسامح إلى أدوات إجرائية تسعف على تحقيقها لأهدافها، لذلك أكدت الدراسات على أهمية الاعتناء بطرق التدريس وبالمواصفات التي ينبغي توفرها في المدرسين، وهو ما نعرض له من خلال الجوانب الآتية:

١ . هناك حاجة فعلية لإعادة النظر في تكوين المدرسين والأساتذة، إذ سجلت الدراسة وجود نقص في بعض المهارات ذات الصلة بترسيخ القيم الإيجابية، وخاصة مهارة التواصل مع الطلبة، ومهارة الحوار والاستماع إلى الرأي الآخر وحل المشكلات بالتفاهم. ذلك أن المدرس نموذج سلوكي يحاكيه المتعلمون، فمهما كانت أهمية المضامين الدراسية، ودرجة ارتباطها بقيم التعايش والتسامح وتدريب الاختلاف فإن سلوك المدرس قد يكسر كل ذلك، إذ تترسخ مبادئ التناقض بين التنظير والممارسة، مما يقوي الشك في القيمة ذاتها.

٢. أكدت بعض التقارير على أهمية التوجيه السلوكي والعاطفي والأخلاقي عوض التركيز على المضامين الدراسية بهدف إنهاء المقرر، أو إنهاء الحصة. غير أن تحقيق ذلك رهين بإعادة النظر في تدبير الزمن الدراسي، ذلك أن هذا الزمن له اتجاه أحادي يركز على جدولة مراحل إنجاز الدروس، والاختبارات والعطل وغيرها من التدابير الضرورية، بينما المطلوب هو اعتماد تصور نسقي يستحضر الحاجات النفسية والعاطفية للمتعلمين، وهو أمر لا يمكن أن تنجزه المقررات الدراسية وحدها. لذلك أوصت التقارير بتفعيل الحياة المدرسية بكل مكوناتها وضمونها دور المدرس الذي لا ينبغي أن يقتصر على إنجاز دروسه فقط، بل ينبغي أن يكون فاعلا في مختلف جوانب هذه الحياة.

٣. طرحت بعض التقارير قضايا ذات صلة بطبيعة بعض المجتمعات العربية حيث تسود السلطة العشائرية أو الحزبية مما يدفع المدرسين لمراعاة التوازنات الهشة، وإعطاء أهمية لهذه المعطيات على حساب القيم التي ينبغي أن ترسخ. ومعنى ذلك أن المدرس يخضع

أحيانا إلى إكراهات من خارج المؤسسة التعليمية بحيث تصبح المضامين نفسها متجاوزة.

٤ . هناك إكراهات ترتبط بنسبة المتدرسين حيث تؤدي الكثافة الطلابية في الصف الدراسي إلى تأثير سلبي على مستوى تحصيلهم، وعلى قدرة المدرس على ضبط الصف، ومتابعة مشكلات الطلبة الدراسية وواجباتهم المنزلية. مما يعني أن مسألة القيم وضمونها التسامح تصبح في وضع لا يسمح لها بأن ترسخ، وهو ما يقتضي التشديد على ضرورة حصر عدد المتعلمين في نسبة تسمح بإنجاز المبادئ التي تقدمها المضامين الدراسية.

٥ . أشارت مختلف التقارير إلى عدم وجود خطة للأنشطة المدرسية وأهداف واضحة ملزمة للمدرس، لذلك فإن هذه الأنشطة تمارس وفق رغبة الأستاذ ومزاجه؛ فهو الذي يفرض نوع الألعاب والأنشطة التي تمارس في المدرسة، وحسب طبيعة الملاعب والساحات في المدرسة وتوفر الأدوات الرياضية والفنية فيها. كما لا يوجد منهاج محدد لهذه الأنشطة، وإنما تخضع

لتوجهات المعلم وقدراته .

٦ . يؤدي الاقتصار على الكتاب المدرسي إلى تركيز الجهود التنفيذية عليه، وتغيب أي آلية أخرى لاكتشاف القدرات المتوفرة لدى الطلبة والمبدعين منهم في مجالات محددة كالرسم والموسيقى والكتابة وأنواع الرياضة وغيرها داخل المدرسة بسبب عدم توفر الاختصاصين، علما بأن هذه الأنشطة لها قوة عملية كبرى في إنجاح مسار القيم، فالفنون عموما تقوم بأدوار بيداغوجية ترسخ قيم التسامح مع الآخر، وهو شيء يبدو أن المؤسسة التعليمية العربية لم تدخله في حسابها لحد الساعة .

٧ . يفتقر غالبية الطلبة إلى العديد من المهارات المتعلقة بتقييمهم لذواتهم إيجابيا، بل إن مفهوم المهارات غير واضح لديهم مثلما هو الحال مع مهارة الثقة بالنفس، والانسجام مع الذات، والايان الراسخ بالقدرات الشخصية، ومهارة التعبير عن الذات، ومهارات التواصل مع الآخرين، ومهارات حل

المشكلات . . .

٨. هناك إشكالات تواصلية بين المتعلمين تبرزها العلاقات القائمة بينهم داخل المدرسة أغلبها مبنية على العلاقات العشائرية والعائلية، وأبناء الحي الواحد والحزبية الضيقة، حيث تسود المشاحنات بين الطلبة استنادا إلى تصور ضيق للهوية. وهذا الأمر يؤثر كثيرا على الأهداف التي يسعى الكتاب المدرسي إلى تنفيذها، ويقوي فرص التشاحن والصراع والعنف. لذلك ينبغي التفكير في خلق تحالف قوي بين المؤسسة التعليمية والإعلام الذي عليه أن يقوي الإحساس بقيم المواطنة باعتبارها حلا لتجاوز إشكالات التصنيف الضيق القائم على الانتماءات الضيقة؛ وهنا تبرز أهمية تأكيد مبدأ التفاعل الإيجابي بين المدرسة ومحيطها، وبينها وبين مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والإعلام.

رابعاً، توصيات مرتبطة بأدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية

بينت الدراسة أن الكتاب المدرسي عاجز بمفرده عن إحداث التغييرات الضرورية التي تسمح بجعل ثقافة التسامح ثقافة معمة اجتماعياً، لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى تأكيد أدوار باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق محيط حاضن يساعد على ذلك، خاصة الأدوار المنوطة بالأسرة والإعلام.

يبدو دور الأسرة مهما في ترسيخ قيم التسامح داخل المدرسة، وتقليل الفجوة الشاسعة بين المعلم والأهل من جهة، وبين المعلم والطالب من جهة أخرى، وبين الجميع والمؤسسة التعليمية. ففي بعض البلدان العربية تؤسس جمعيات الآباء والأمهات وفق القانون نفسه المنظم لجمعيات المجتمع المدني، مما يمنحها صلاحيات واسعة لتطوير حياة المؤسسة التعليمية من خلال إشراكها في القرارات التربوية التي تهتم المؤسسة التعليمية، وهو ما يسمح بجعلها نموذجاً ناجحاً للتعاون والتعايش في الأفكار والاجتهادات بغض النظر عن الاقتناعات الفردية. وهو درس غير مباشر للمتعلمين يؤكد لهم أن حياة المجتمع تصبح أكثر فعالية من

خلال احترام الغير والتوافق معه في الكثير من القضايا؛ غير أن بلدانا عربية أخرى ما زالت تنظر بعين الريبة والشك لمثل هذه المنظمات المدنية، وهو شيء يعوق مبدأ التكامل بين المدرسة والأسرة، ويجعل الكتاب المدرسي مجرد أداة تعليمية .

أما الإعلام فإنه قطاع فاعل في تطوير تمثلات الآخر، والنظرة إليه، وترسيخ قيم التعايش والتسامح، بل إن دوره لا يقل قيمة عن دور المؤسسة التعليمية، وقد يفوقها بحكم ولوجه لكل البيوت، وقدرته على مخاطبة كل الفئات المجتمعية، واعتماده الكلام والصورة والحركة؛ أي اعتماده كل ما له قدرة على تبليغ المضامين وترسيخ الأفكار. لذلك فإن رصد مهامه وأدواره ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من عمليات التقييم القطاعية في أفق تحميل كل قطاع مسؤوليته في ترسيخ قيم التسامح أو دعم نقيضها .

